

**جهود محمد على للحد
من انتشار تجارة الرقيق
في السودان
دكتور تمام همام تمام**

**The Efforts of Mohammed Aly
to put an end to Slavery
trade in Sudan**

The history of the Nile Valley at the present time is still in need of a study which is not affected by passion, for there are crucial historical issues that we, as Arabs in general and as-inhabitants of the Nile valley in particular, come across without any discretion, depending upon the views of the foreigners who tackled such issues.

From such writings we consider the rulers of this era as the only people responsible for such crimes, and perhaps they may be innocent. The issue of slavery in the Sudan calls the attention of the researcher for the foreign writings agree that Moh. Aly and his officials practised slavery in the Sudan and thus it spread and flourished. Moreover these writings glorify the European Governments for their efforts to abolish such trade by pressure on Moh. Aly.

Through the basic documents, the researcher noticed that Moh. Aly had done his utmost efforts to stop slavery and these facts stand in sharp contradiction to the foreign writings.

This paper, however, is an attempt to throw lights on these facts, besides it is also a contribution to the Arabic library to be a beginning for other researchers who cannot depend on one point of view.

Dr.
T. H. Tammam

مقدمة

لا يزال تاريخ وادي النيل في العصر الحديث في حاجة الى المزيد من الدراسة المجردة من العواطف . . . فهناك قضايا تاريخية خطيرة ، لا تزال نحن أبناء العرب بصفة عامة ، وأبناء وادي النيل بصفة خاصة ، نمر عليها دون اهتمام كبير ، أو نسلم بها دون مناقشة واسعة وجادة ، وذلك لاعتمادنا في دراستها على الاجانب الذين عالجوها .

وقد يستنتج من كتاباتهم ، اداة كاملة للمسئولين الذين تمت في عهدهم تلك القضايا ، وقد يكونون أبرياء .

وكان من بينها والتي شددت انتباه الباحث « مسألة الرقيق في السودان » فتكاد تجمع كل كتابات الاجانب ، على أن محمد علي وحكومته في السودان مارسوا التجارة في الرقيق ، ومن ثم ازدادت وانتشرت تلك التجارة ، ومجد هؤلاء الكتاب حكومات ودول أوروبا ، لمناداتها بتحريم تلك التجارة وضغوطها على محمد علي لالغائها في السودان .

ومن خلال دراسة الوثائق الاصلية ، لاحظ الباحث أن محمد علي قام بجهود عظيمة وما أكثرها ، تنفى أو على الأقل تشكك فيما جاء في بطون الكتب الاجنبية .

لذلك رأى الباحث أن يقف على الحقيقة التاريخية من بين تلك الوثائق ، ليقطع الشك باليقين ، وأن يعد هذا البحث ، ليسهم به في المكتبة العربية وليكون بداية لغيره من الباحثين ، حتى لا يكون اعتماد الدارس كلية على وجهة نظر واحدة .

تجربة تجنيد الرقيق في الجيش المصرى الحديث :

من المعروف أن الرق تغلغل في افريقيا منذ زمن بعيد ، بحيث صار ركنا أساسيا من أركان المجتمع الافريقى ، وكان السودان بالذات من أهم مستودعات الرقيق (١) . ومن أهم الاسس التي قامت عليها

(١) د. شوقى الجمل : تاريخ السودان وادي النيل . ج ٢ ص ٧٨ .

اقتصاديته (١) ان لم يكن الاساس الوحيد الذى بنيت عليه (٢) • ومن ثم كان له أثر كبير على سلوكيات السودانين أنفسهم ، وتأثير واضح فى مجريات حياتهم الاجتماعية والسياسية •

لذلك كان الرقيق فى السودان ، نظاما معترفا به ، ولا استنكار لاستخدامه وممارسة التجارة فيه كأي سلعة أخرى ، وله أسواق معروفة ومشهورة ، فى شندى وسواكن وسنار وكوبى والفاشر وبربر وسوبه وغيرها ، يتتبع فيها الرقيق ، ويصدر منها الى الاسواق الخارجية فى مصر وشمال افريقيا وسوريا وتركيا والجزيرة العربية وغيرها (٣) •

وكان للرقيق تجار معروفين من السودانين وغيرهم من المصريين والسوريين والأتراك ومن شمال افريقيا والاوربيين •

هذا ولم تكن التجارة فى الرقيق ، قاصرة ، على التجار وأصحاب القوافل ، بل كان حكام السودان أنفسهم - قبل وجود الادارة المصرية هناك - يقومون بالغزوات المسلحة ، أو يعهدون بها الى من يقوم مقامهم لجلب الرقيق من الاماكن المجاورة لهم جغرافيا ، ومن ثم يقومون بعرضهم فى الاسواق لبيعهم الى تجار الرقيق (٤) •

وقد قدر المعدل السنوى للرقيق الذى كانت تصدره دار فور وحدها ما بين خمسة وستة آلاف نسمة ، كان من بينهم جوارى يخدمون فى المنازل ، كذلك كانت سنار - تصدر قبل الفتح المصرى - ألفا وخمسمائة نسمة فى السنة الى الاسواق المصرية (٥) •

وكان من النادر أن تجد فى بربر أو شندى أو سوبه أو غيرها من قرى السودان منزلا واحدا لا يقتنى واحدا أو اثنين من العبيد السود ، وهناك من يقتنى خمسة أو ستة يفلحون الارض ويرعون الماشية ، وكان النظام نفسه متبعا فى أعالي النيل حتى سنار ، وفى الغرب لدى قبائل البقارة فى كردفان ، ودار فور وبرنو ، بل كان ذلك النظام نفسه متبعا لدى قبائل

(١) الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل من القرن العاشر الى القرن التاسع عشر الميلادى ص ١٥٠ .

(٢) Hill, Richard. : Egypt in the sudan (1820-1881) p. 102.

(٣) بوركهارت و (جون لويس) : رحلات بوركهارت فى بلاد النوبة والسودان (تعريب فؤاد اندراوس) ص ٢٥٢ وما بعدها .

(٤) د. نعيم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ج ٢ ص ١٤٦ .

(٥) Gray, Richard. : A history of the southern sudan. pp. 3-5.

البدو المحيطة بهذه الجهات (١) .

وظل هذا النظام حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر من المسائل العادية ، ولا استنكار عليه ، واعتباره عملاً يتنافى مع المبادئ الانسانية (٢) .

لهذا عندما فتح محمد على السودان في سنتي ١٨٢٠ - ١٨٢١ ، عزم على أن يجلب الرقيق من تلك الجهات ، ويجنده في جيشه النظامي الذي عقد عليه كل الآمال للوصول الى أهدافه في بناء دولة مصر الحديثة (٣) . الى حد أن طلب من ابنه ابراهيم باشا اعداد خطة بتحديد النظام الخاص بتقسيم الجيش النظامي الى أليات وأورط وسرايا ، وأن يترك - أي محمد على - الفلاحين المصريين للتفرغ لآعمال الزراعة والرى ومواجهة التوسع في المشروعات الجديدة التي أخذ في تنفيذها (٤) .

فقد أراد محمد على أن يستفيد من المصريين والسودانيين معا في ذات الوقت ، حيث كانت نيته أن يجعل من مصر والسودان وحدة سياسية . وعلى هذا ، كلف محمد على المسئولين في السودان بجلب أكبر عدد من الرقيق الذين يصلحون للعمل في الجيش . سواء عن طريق الغزوات المسلحة أو بشراء الذكور البالغين الصالحين للخدمة العسكرية من التجار وأصحاب القوافل (٥) وارسالهم على وجه السرعة الى مصر سالمين (٦) . حيث يتلقون تدريباتهم العسكرية على الاساليب الاوربية الحديثة في معسكر أسوان (٧) .

-
- (١) بوركهارت : مرجع سابق ص ٢٦٦ .
(٢) د. شوقي الجمل : مرجع سابق ج ٢ ص ٧٨ .
(٣) د. جلال يحيى : مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية في القرن التاسع عشر ص ٤٨ .
(٤) دفتر ١٠ معية تركي - ترجمة الأمر رقم ٢٠٩ بتاريخ ١٨ رجب ١٢٣٧هـ (١٠ أبريل ١٨٢٢) .
(٥) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة المكاتبه - قم ٣٢٥ بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١٢٣٧هـ (١٩ يوليو ١٨٢٢) .
(٦) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة الوثيقة رقم ٢٤١ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٧هـ (٣٠ أبريل ١٨٢٢) .
(٧) د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث ص ٢٢٧ .

هذا وقد أمر محمد على بتوفير كل متطلبات المعيشة الطيبة والراحة لهم (١) لانه كان مسئولاً عنهم ، مثلهم في ذلك مثل المصريين وبقية الشعوب الأخرى التي يحكمها (٢) .

ولكن رغم كل الامكانيات التي وضعها محمد على لانجاح تجربة تجنيد الرقيق في الجيش ، ورغم كل الجهود التي بذلها المسئولون لتحقيق رغبته ، فان التجربة سرعان ما باءت بالفشل ، ربما لان العدد الذي وصل من الرقيق الصالح للجندي كان غير كاف لتكوين الجيش ، أو ربما بسبب تغير البيئة والمناخ ، واصابتهم بالامراض الفتاكة التي لم تفلح معها العقاقير وقتذاك ، الامر الذي ترتب عليه أن تلقفهم الموت بكثرة ، أزعجت محمد على ، وخيبت أمله في امكان أن يعتمد على الرقيق في تكوين الجيش النظامي (٣) .

لذلك اتجه محمد على الى تجنيد أبناء الفلاحين المصريين - رغم حاجته الشديدة اليهم في فلاحه الارض ومواجهة التوسع في الزراعات الجديدة - ولكن من ناحية أخرى كان تكوين الجيش في ذلك الوقت ، له من الأهمية بمكان ، من حيث الاعتماد عليه في بناء الدولة المصرية ذاتها ، ومن حيث درء الاخطار التي كانت تحيق بالدولة العثمانية ، والتي كانت تتمثل في الحركات الثورية في الولايات التابعة لها .

وعلى ذلك ، لم يجد محمد على بدا ، من أن يكون الجيش من المصريين ، الذين أصبحوا يؤلفون الجيش النظامي الحديث ، والذي وصل عدده في سنة ١٨٢٤ الى أربعة وعشرين ألفاً من الجنود (٤) ، وصار الجيش من أحسن الجيوش النظامية في الشرق الاوسط (٥) .

ولكن رغم ذلك ، فقد كان الجيش المصري ينتظم بين صفوفه فرقا من العبيد وان ظل المصريون يشكلون العنصر الاساسي في الجيش النظامي . أما الرقيق الذين كانت لا تتوافر فيهم شروط الخدمة العسكرية ،

(١) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ١٧٤ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١٢٣٧هـ (١٩ فبراير ١٨٢٢) .

(٢) د. جلال يحيى : مرجع سابق ص ٤٠ .

(٣) د. مكى شيكه : تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان في

القرن التاسع عشر) ص ٣٤٠ .

(٤) د. السيد رجب حراز : مرجع سابق ص ٢٢٨ .

Hill, R. ; op. cit. pp. 108-113.

(٥)

فكانوا يعملون في مجالات أخرى كالزراعة والصناعة والخدمة في الدواوين الحكومية (١) .

لذلك بعد أن كان محمد علي يتشدد مع حكام السودان ، بخصوص ارسال الرقيق من الذكور الاقوياء الذين يتجاوزون الخامسة عشر الى العشرين سنة من العمر لتجنيدهم في الجيش (٢) صار لا يمانع في ارسال الرقيق - ذكورا واناثا - للاستفادة منهم - بقدر الامكان - في المصانع الحديثة التي أنشأها في البلاد (٣) .

والواقع أن محمد علي حاول جاهدا أن يجعل من الرقيق ، أفرادا يفيدون ويستفيدون ، فقد عز عليه أن يتركهم - خاصة بعد عدم نجاح تجربة تجنيدهم - فريسة للبطالة وما يترتب عليها من آثار .

لذلك هداه تفكيره الى توجيههم الى العمل في مشروعات التنمية ، فأصدر أوامره بضرورة استقرارهم ، وتوفير سبل المعيشة والراحة لهم ، وأن يزاووا أعمالا مفيدة ، تتناسب مع قدراتهم الذهنية والعضلية ، الى حد أن أمر بإنشاء قرية خاصة بهم بجوار منفلوط بالصعيد ، وأن يقوم بعض الفلاحين المصريين بتعليمهم أصول الفلاحة والزراعة (٤) .

وليس معنى هذا تحديد اقامتهم وعزلهم عن المجتمع المصرى مما قد يتبادر الى الذهن أن محمد علي ، مارس ما يعرف بالتفرقة العنصرية التى طبقها الاوربيون فى بعض البلاد الافريقية فظل يصدر الاوامر من حين الى آخر ، باسكان الرقيق فى القرى المصرية الاخرى ، والعمل على ترغيبهم فى أعمال الفلاحة (٥) ، حتى لا يشعرون بأنهم غرباء عن المجتمع المصرى ، وأن يعاملون معاملة طيبة لانه كان يهتم ببسط الرفاهية للسودانيين والمصريين على حد سواء وينشر العدل وتعمير الاقاليم السودانية تماما

(١) دفتر ديوان خديوي بدون رقم : ترجمة الوثيقة رقم ١١ بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٤٥هـ .

(٢) دفتر ١٠ معية تركى : ترجمة المكاتبه رقم ٥٤١ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٣٧هـ (٣٠ أبريل ١٨٢٢) .

(٣) دفتر ٤١٣ صادر المعية السنية : ترجمة المكاتبه رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢٠ ربيع ثان ١٢٦٣هـ (١٧ أبريل ١٨٤٧م) .

(٤) دفتر ١٦ معية تركى : ترجمة الامر رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٢٣٩هـ (٢٦ يناير ١٨٢٤) .

(٥) دفتر ٢٥ معية تركى : ترجمة المكاتبه رقم ٢٤٤ بدون تاريخ .

كالاقاليم المصرية (١) •

وكان محمد على يهدف من وراء ذلك أن يفيد الزراع المصريون من خدمات الرقيق ، ليكثر الانتاج الزراعى وما يترتب عليه من تصدير وصناعات كانت الدولة فى أشد الحاجة اليها ، لسد حاجة الجيش ، وفى الوقت ذاته يكتسب الرقيق أنفسهم خبرة جديدة فى الاعمال الزراعية والصناعية •

ومع ذلك ، فان مسألة استخدامهم فى الزراعة ، قد فشلت هى الاخرى رغم ما بذل من جهود جبارة تشير اليها الوثائق فى ترغيب السود وتعليمهم فن الفلاحة ، فبجانب اعراض البعض منهم عن الاعمال الزراعية وعدم اقباله عليها ، فان البعض الاخر الذى ارتضى الاستقرار ، كان يتطلب توفير المسكن والمعيشة ، وهذا كلف المزارع نفسه نفقات باهظة فى بعض الاحيان أكثر مما يربحه - أى الزراع - من ثمن المحصول (٢) الأمر الذى ترتب عليه أن رفض المزارعون المصريون استخدام هؤلاء الرقيق (٣) •

وعلى ذلك لعلنا نتساءل بعد أن فشلت تجربة استخدام الرقيق سواء فى الجيش أو حتى فى المشروعات الانمائية الاخرى ما هو موقف محمد على من الرقيق ؟ هذا ما ستجيب عليه الدراسة فى الصفحات التالية

(١) دفتر ٦٦ معية تركى : ترجمة الأمر رقم ٦٨ بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٥١هـ (٢٥ يوليو ١٨٣٥) •

(٢) من تقرير بورنج صاحب التقرير المشهور عن مصر وكريت فقد حضر الى مصر فى عام ١٨٣٧ وكتب عن أحوال مصر ضمنها ذلك التقرير ، وقد وردت ترجمة التقرير فى كتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى وآخرين (بناء دولة مصر محمد على) ولم يتمكن الباحث من الحصول على النسخة الأصلية للتقرير .. لذلك اعتمد على ما جاء فى الترجمة الواردة فى : د . محمد فؤاد شكرى وآخرين : بناء دولة مصر محمد على ص ٥٦٣ •

ولعل مما أدى الى خسارة المزارع المصرى ، سخاؤه ومعاملته الطيبة للرقيق وعدم ارهاقه فى العمل - عكس ما كان يلقاه الرقيق فى أوروبا وفى العالم الجديد ، فقد كان لا يهتم السيد الأبيض الا استغلال السود مما ترتب عليه تقدم كبير فى اقتصاديات تلك البلاد •

(٣) ظل نظام اقتناء الرقيق بشكل محدود فى منازل بعض العائلات فى صعيد مصر ، وكانت تتفاخر العائلات باقتنائها العبيد ، لأنه يعبر عن مظهر ثرائها وعزوتها وقوتها ، وأخذ هذا النظام فى التلاشى منذ ثورة ١٩٥٢ ، بسبب التغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى من ناحية ، وفتح ميادين العمل فى مصر والدول العربية من ناحية أخرى •

موقف محمد علي من الرقيق بعد فشل تجربة استخدامهم في الجيش:

ذكرنا أن الوثائق أشارت الى أن محمد علي ، كان في بداية فتح السودان ، يثدد على الحكام هناك ببذل كل الجهود لارسال الرقيق ، وكان لا يمانع في بيع النساء المسبيات ، وممن لا يتوافر فيهم شروط الخدمة في الجيش ، وأن يشتري بأثمانهم ذكورا من الرقيق الاقوياء البالغين ، أو حتى أرز يباع لجنود الحملة في السودان لتشجيعهم على جلب الرقيق (١) .

وكان يسمع أيضا أن بعض المسئولين في السودان — تحت ضغط الظروف المالية الشديدة — يقومون بتوزيع الرقيق غير الصالح للتجنيد على الضباط والعساكر بدلا من رواتبهم النقدية (٢) .

وكان هؤلاء الضباط وعساكر الحملة يقومون بدورهم ببيع الرقيق للتجار أو عرضهم في الاسواق ، حيث كانت تجارة مشروعة ، لها تجارها وأسواقها ، بل ولها ما يعرف بالوسطاء ، فكانوا يحصلون على سمسة قدرها ثلاثة قروش عن كل رأس رقيق يباع في الاسواق (٣) .

كذلك كان بعض الحكام في السودان يقومون ببيع غير الصالحين من الرقيق ويوردون أثمانهم في خزينة الحكومة ، ويخطرون القاهرة بذلك ، فمثلا باع « رستم بك » حاكم كردفان ، جزءا من العبيد الذين أسرهم في احدى غزواته لجبال الزنوج ، بجوار كردفان في سنة ١٢٤٨ هـ ، بمبلغ ثمانية وعشرين ألف ريال فرنسي ، أضافها الى ايرادات خزينة كردفان (٤) .

هذا بينما كان آخرون من الحكام الجشعين ، يتجرون في الأسرى من الرقيق لحسابهم الخاص (٥) .

ولا شك أن استمرار عمليات المتاجرة في الرقيق — حتى بالصورة

(١) دفتر . ١ معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ٦٠ بتاريخ ٢٣ ربيع اول ١٢٣٧ هـ (١٨ ديسمبر ١٨٢١) .

(٢) دفتر ٢٢١ عابدين : ترجمة المكاتبه رقم ١٨٤/١٧ مسلل ١٥ — أصل ورقة ١٠٥ ص ٤ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٥٣ هـ (١ ديسمبر ١٨٣٧ م) .

(٣) دفتر ٧١ صادر المعية تركي : ترجمة الوثيقة رقم ٣٨٢ بتاريخ ٢٧ ذى الحجة ١٢٥١ هـ (١٤ أبريل ١٨٣٦) .

(٤) الوقائع المصرية عدد ٣٨٨ بتاريخ ٣ محرم ١٢٤٨ هـ (٦ أبريل ١٨٣٦ م) .

Hill, R. : Egypt in the Sudan. p. 62.

(٥)

المحدودة التي كانت عليها في عهد محمد علي بالنسبة لما كانت عليه قبل
الفتح - تؤيد بعض المطاعن التي وجهها البعض ضده وضد سياسته في
السودان .

ولكن يجب أن نذكر حقيقة تاريخية هي أن محمد علي ، رغم أنه
احتكر التجارة فانه لم يتاجر في الرقيق ، فلم نعرش علي وثيقة واحدة ،
تشير الى ذلك صراحة ، وكان في امكانه أن يحتكر هذه التجارة ، مثل
أبة سلعة أخرى كالصمغ والعاج مثلا ، علما بأن التجارة في الرقيق كانت
أكثر ربحا من أى سلعة أخرى ، ومع ذلك لم يمارسها بل كان كما يقول
« يكرها ويمقتها » (١) .

ويبدو أن الذي جعله يتغاضى عن تصرفات بعض حكام السودان في
بيع الرقيق ، رغبته في سد عجز خزينة البلاد لتغطية نفقات الادارة والجيش
هناك ، فكانت خزينة مصر في حاجة شديدة الى الاموال لمواجهة المصروفات
وتغطية نفقات مشروعات التنمية ومرتببات الجيش ودفع الجزية للسلطان
العثماني والهدايا والهبات للمسئولين في الاستانة .

لذلك كان يتأخر في بعض الاوقات عن ارسال الاموال من مصر الى
الادارة في السودان .

واذا صح ما ذكرنا أن محمد علي لم يتاجر في الرقيق ، ولم يستفد
من استمرار التجارة فيه هناك ، بعد الجهود المضنية التي بذلها لانجاح
تجربتهم في الجيش النظامي ، وفشل تلك التجربة (٢) ما هو اذن موقفه
منهم بعد كل ذلك ؟

تشير الاحداث التي جرت بعد ذلك الى أن محمد علي وجه النظام
المتبع بشأن الرقيق في السودان الى نظام للعمل الشريف ، ومن ثم نظر الى
مسألة الرق من زاوية أخرى ، وهي وقف الغزوات المسلحة التي كانت
ترسل لجلب الرقيق ، والابقاء على تواجدهم في قراهم (٣) ، والاهتمام
بتعليمهم وتدريبهم على الحرف الصناعية والاعمال الزراعية ، أى أن محمد
علي تحول من هدفه - السابق - الذي كان يرمى الى القاء عبء الاعمال

(١) من تقرير بورنج : ترجمة د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : مرجع
سابق ص ٥٧٨ .

(٢) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ١٢٠ بتاريخ ١٢
جماد أول ١٢٣٧هـ (٤ فبراير ١٨٢٢) .

(٣) من تقرير بورنج : د. محمد فؤاد شكرى وآخرين . مرجع سابق
ص ٥٨٩ .

الحرية على عاتق الرقيق المجند في الجيش ، الى استخدامهم في المشروعات الزراعية والصناعية التي أقيمت في السودان نفسه ، وأن يشجع ازواج على استغلال مواردهم الاقتصادية وينشط من حركة التجارة المشروعة معهم .

وقد تطلب منه ذلك الضرب بشدة على أيدي الحكام الجشعين الذين كانوا يزاولون التجارة في الرقيق بصورة أو بأخرى ، أو حتى يتساهلون مع التجار وأصحاب القوافل الذين يمارسون هذه التجارة . . فقد اقتضى الأمر تضيق الخناق عليهم ومحاصرتهم سواء كانوا من العرب أو من الاجانب (١) .

هذا بجانب مضاعفة الجهود لتوطيد الامن والتوسع من دائرته ، والاستفادة بخدمات السودانيين أنفسهم في الادارة بشكل أكثر (٢) ، وتوفير الوسائل البديلة من استخدام الرقيق والمتاجرة فيهم ، حتى يمكن ايجاد الشروخ لانهيأ نظام الرق في السودان .

ولكن قبل أن نشير الى تلك الوسائل البديلة التي وفرها محمد علي ، لتحل محل التجارة في الرقيق ، أو على الاقل التخفيف من انتشارها ، نرى أن نعرف أولاً موقف الدول الاوربية — خاصة بريطانيا — من مسألة الرق في السودان حيث ذكر البعض أن محمد علي لم يعمل على الغاء تلك التجارة الا تحت ضغط الدول الاوربية .

تدخل بريطانيا لدى محمد علي لالغاء تجارة الرقيق :

في الواقع لم تغب عن محمد علي النداءات التي كانت تتردد في أوروبا للقضاء على تجارة الرقيق ، لانه عمل فيه امتهان لكرامة الانسان ، ومنافى لكل مبادئ الاخلاق والعدالة ، لذلك أصدرت الدول المجتمعة في مؤتمر « فيينا » في عام ١٨١٥ قرارا بابطال تجارة الرقيق (٣) .

وكان محمد علي من ناحية أخرى ، يهمة ألا تثار مشاكل تمس سمعته وسمعة مصر في الخارج ، خاصة اذا أخذنا في الاعتبار ، تطلعه الى بعض

(١) مارس بعض الاجانب التجارة في الرقيق في ظل حماية قناصل دولهم ، الذين استغلوا الامتيازات التي كانت لدولهم في الولايات العثمانية .
(٢) د. شوقي الجمل : مرجع سابق ج ٢ ص ٨٧ - ٨٨ .
(٣) د. شوقي الجمل : المرجع نفسه ص ٧٨ .

الدول الاوربية لمساندته لدى السلطان العثماني الذي لا يزال في قرارة نفسه يحقد عليه (١) .

لكننا نرى أن محمد علي ، كان أبعد نظرا من كثير من حكام الدول الاوربية ، بخصوص مسألة الرق ، فهو - أي محمد علي - يرى أن الرق نظام له جذور ضاربة وعميقة في المجتمعات الشرقية ، ومن المستحيل نزعها منها بين يوم وليلة (٢) .

ولكن من الممكن القضاء عليه بالتدريج ، وذلك بايجاد الوسائل البديلة خوفا من أن يحدث مالا يحمد عقباه من السودانيين أنفسهم ، فقد حدث أن تدمر الاهالي لعدم وجود الرقيق في الاسواق ، عندما منع تسيير الغزوات لصيد الرقيق في سنار (٣) .

ونرى كذلك أن موقف الدول الاوربية - خاصة بريطانيا - تجاه مسألة الرقيق لا يخلو من أهداف استعمارية ، فالمعروف أن للدول الاوربية تاريخا حافلا في تجارة الرقيق الافريقي ، فقد بدأ البرتغاليون يمارسون تلك التجارة منذ عام ١٤٤٢ ، ولم يقتصر تزويدهم الدول الاوربية بالرقيق الاسود (٤) . بل بل كانوا يزودون به أسبانيا للعمل في العالم الجديد (٥) .

وعندما وضع هؤلاء البرتغاليون أيديهم على طرق التجارة بين الشرق والغرب ، بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، أخذوا يرجون لبضائع الشرق المربحة في أسواق أوروبا ، ولا شك أن تجارة الرقيق ، كانت من أهم السلع التي ساهم البرتغاليون في ترويجها ، حتى أصبحت تجارة لها أسواقها وتجارها وعملاؤها ، ليس في افريقيا ، بل في أوروبا والعالم الجديد كذلك .

(١) نرى أنه بعد موقعة نوارين (٢٠ أكتوبر ١٨٢٧) بدأ محمد علي يقلب ظهر المجن ضد الدولة العثمانية ، وبدأت سياسة الطاعة للسلطان التي كان ينفذها قبل ذلك ، تسير بالعكس ، مميا جعل السلطان يزيد من عداوته له .

(٢) د. انجلو ساماركو : رحلة محمد علي الى السودان (تعريب طه فوزي) ص ٨٧ .

(٣) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصري في السودان ص ١٦٤ .

(٤) كان يسمى الرقيق الأسود بالعبيد ، ويسمى الرقيق الأبيض بالماليك .

Fitzgerald, W. : Africa. p. 83.

(٥)

وهناك بعض الكتاب الاجانب أمثال « كوبلاندا » و « جنستون »
 يشيرون الى أن التجار العرب هم الذين فتحوا أبواب تجارة الرقيق (١) .
 لكنهم - أي الكتاب - لا ينكرون في الوقت نفسه ، أن هذه التجارة
 أصبحت تمارس على نطاق واسع بفضل البرتغاليين وغيرهم من التجار
 الاوربيين (٢) ، الذين اندفعوا الى القارة الافريقية ، واستطاعوا عن طريق
 امكانياتهم المادية والعسكرية ، أن ينخرطوا في ذلك الميدان ، ويحققون
 الارباح الكثيرة (٣) .

وقد اشترك الانجليز في تجارة الرقيق منذ عام ١٥٦٢ ، في عهد الملكة
 (اليزابيث) عندما كون جون هاوكنز (Hawkins) في لندن
 شركة للتجار مع منطقة غرب افريقيا لنقل الرقيق الى المستعمرات البريطانية
 في أمريكا ، وكانت تشاركه في تجهيز الحملات لقنص الرقيق وحمله الى
 تلك المستعمرات (٤) .

ولم يأت القرن الثامن عشر حتى كانت الحكومة البريطانية من أكبر
 تجار الرقيق في العالم ، فلم يقتصر دورها على نقل السود من افريقيا الى
 جزر الهند الغربية (٥) . بل نشطت السفن البريطانية في نقل الرقيق من
 افريقيا الى خارج القارة (٦) .

وعندما تغيرت الظروف الاقتصادية والسياسية في أوروبا نفسها ، نادى
 بعض الافراد والجماعات بالغاء تجارة الرقيق ، بدعوى أنها تخالف المبادئ
 الانسانية .

Coupland, R. : The British Anti-Slavery Movement. pp. 13-15. (١)

I bid. pp. 32-35. (٢)

Johnston, H. : History of the Colonization of Africa. p. 151. (٣)

Goodell, W. : Slavery and anti-Slavery. p. 6 (٤)

Harris, H.J.H. : Slavery or Sacred Truth. pp. 10-11. (٥)

(٦) كانت تقوم السفن البريطانية بما هو معروف بالرحلة المثلثة ،
 بمعنى أن تطلع من أوروبا محملة بالبضائع الاوربية مثل الأسلحة والخمور
 وغيرها ، وتحصل في مقابلها على الرقيق من افريقيا ، ثم تتجه به الى العالم
 الجديد ، لبيعه هناك ، وتشتري بثمنه المنتجات والسلع الأمريكية ، وتنقلها
 الى الأسواق الاوربية في رحلة العودة ، وقد ترتب على ذلك تدمير للمجتمعات
 الافريقية ، يقابله تقدم وازدهار في المجتمعات الغربية ، فقد شارك الرقيق
 الافريقي بنصيب وافر في بناء الاقتصاد الأمريكي قبل ظهور الثورة الصناعية
 وما ترتب عليها من انتاج واسع .

وقد ألغت الولايات المتحدة الرق رسميا في عام ١٨٨٠ لعدم الحاجة اليه
 بسبب التطور الصناعي والزراعي لديها .

ولكن الواقع هو عدم الاقبال على الرقيق بكثرة ، كما كان يحدث سابقا - بسبب تطور الآلات الصناعية ومعدات الميكنة الزراعية ، وقد خشيت الحكومات الاوربية في بداية الامر ، الاستجابة السريعة لهذه النداءات الانسانية ، خوفا من قوة نفوذ الشركات التجارية التي كانت تمارس تجارة ونقل الرقيق ، لذلك نرى أن الحكومات الاوربية ، قبل أن تستجيب وتتعاطف مع من كانوا يسمون بأنصار الانسانية ، قررت ايجاد البديل الذي عاد بالنفع على التجار الاوربيين ، بدلا من ممارسة التجارة في الرقيق .

فكان أن أخذت الدول الاوربية ، تتطلع الى استغلال مصادر الموارد الطبيعية ، والابقاء على الافارقة في بلادهم - لاستخدامهم في المناجم والمزارع ، وهذا الاستغلال ، لا يمكن أن يتم الا بوجود سيطرة استعمارية فعالة ، تضمن استمرار ذلك الاستغلال وتدعمه وتكيفه حسب الظروف السائدة وقتذاك ، وبالتالي ظهرت فكرة امتلاك المستعمرات لاستغلالها كمورد أساسي للمواد الخام والسلع الغذائية وتصريف المصنوعات الاوربية .

ولهذا اتخذت الدول الاوربية - بصفة عامة - من تنفيذ محاربة التجارة في الرقيق ، سندا لها ، فرضت نفوذها وسيطرتها على بعض البلاد الافريقية .

فبالنسبة لبريطانيا ، تمكنت بدبلوماسيتها أن تنتزع من الدول المجتمعة في مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ الاشراف على تنفيذ مهمة الغاء التجارة في الرقيق مستندة في ذلك الوقت على قوة اسطولها وبعد مدى مدفعيتها للتحكم في البحار .

والواقع أننا نرى أن السبب الهام لتبني انجلترا الدعوة لمنع التجارة في الرقيق في أفريقيا وفي السودان بوجه خاص ، هو أن انجلترا كانت ترقب بعين الاهتمام ، ما كان يجري في السودان ، بعد أن مد محمد علي التنظيمات الحديثة اليه ، والتي وصلت الى جانكير في الجنوب وفي الشرق الى ساحل البحر الاحمر الغربي ، حينئذ شعرت بريطانيا بالخطر الذي من الممكن أن يهدد مصالحها في تلك المنطقة ، خاصة بعد أن بسط محمد علي سيطرته على شبه الجزيرة العربية واليمن (١) ، وأخذ يتطلع الى العراق من ناحية ،

(١) بعد أن بسط محمد علي سيطرته على اليمن ، بدأ يشرع في احتكار تجارة البن .

واشرافه على سواحل البحر الاحمر من ناحية أخرى ، فأحست أن ذلك البحر خرج من قبضتها - بعد أن نشطت شركة الهند البريطانية في تعاملها التجاري مع شعوب تلك المنطقة (١) - الى سيطرة محمد علي بل وتحول هذا البحر الى ما يشبه البحيرة المصرية (٢) .

هذا بجانب خوفها - أي انجلترا - من أن يغزو محمد علي الحبشة ، ويتحكم في التجارة فيها ، فقد كانت هناك توترات بين الادارة المصرية في السودان وبين نجاشي الحبشة « تيودور » بسبب هجمات الاحباش المتكررة على الاقاليم السودانية المجاورة لهم (٣) . ومن الممكن أيضا أن يمتد نفوذه نحو القرن الافريقي الذي يمثل منطقة استراتيجية لها (٤) .

فاذا أضفنا الى ذلك ، أن انجلترا ، كانت أساسا لا ترتاح لمحمد علي ، بسبب مشروعاته من حيث تكوين الجيش واحتكاره التجارة وانشائه الصناعة التي ربما تتطور وتنافس الصادرات البريطانية في مصر وفي الولايات العثمانية الاخرى ، بالاضافة الى تقاربه مع الفرنسيين ، وتشجيعهم لمشاريعه المختلفة (٥) . لادررنا على الفور ، أنها لا بد أن تتخذ من مسألة تحريم تجارة الرقيق في السودان ، تكأة للضغط على محمد علي ، وليكن الامر أولا ، بمثابة جس نبض حتى تشرع في تنفيذ مخططها نحوه ، طبقا لمدي تجاوبه في هذه المسألة .

فقد كانت بريطانيا دائما ترقب تصرفات محمد علي ، وتقف له بالمرصاد وتسعى لتأليب الدول الاوربية ضده ، بل والعمل على تحطيم طموحه وتجميد نشاطه الممثل في سياسته التوسعية واحتكاراته التجارية ، فوجهت اليه عن طريق المستر كامبل (Campbell) قنصلها العام في مصر والدكتور جون يورنج (Bowring) بعض الادعاءات بخصوص مسألة تجارة الرقيق ، منها أن الضباط المصريين في السودان يتجرون في الرقيق وأن مراتب الجند تدفع أحيانا من الرقيق ، وأن الجنود يستخدمون في صيد الزنوج .

(١) Hill, R. : Egypt in the Sudan. p. 8.

(٢) د. حسين مؤنس : الشرق الاسلامي في العصر الحديث ص ١٦٦ .

(٣) د. شوقي الجمل : مرجع سابق ص ٢٩٥ .

(٤) الشاطر بصيلي عبد الجليل : مرجع سابق ص ١٥٦ .

(٥) جورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل

(تعريب على أحمد شكري) ص ٥٨ .

ويبدو أن محمد علي لم تغب عليه مغزى هذه المقالة ، وما تنطوى عليها من أبعاد ، لذلك كان رده عليهما حاسما وقاطعا ، حيث قال « انه لم يكن متأخرا لدى أي من الجنود مبلغ يوازي ثمن عبد » (١) وأنه يعرف أن ضباطه يتجرون في الرقيق ، وهو أمر لا يوافق عليه ، لأنه يكره هذه التجارة ويعتبر نفسه سعيدا اذا تمكن من الغائها (٢) وبإدراكه بالكتابة الى خورشيد باشا (حاكم دار السودان) في مساء اليوم نفسه (٣) والذي تمت فيه المقابلة بينه وبين يورنج وكامبل يأمره بإبطال هذه العادة ، فقد جاء في الرسالة التي وجهها الى خورشيد باشا بتاريخ أول ديسمبر ١٨٣٧ « اذا كان هذا الامر صحيحا ، فليكن معلوما لديكم أنه مخالف لرغباتي ، ولهذا أمركم أن تكفوا في المستقبل عن اعطاء العبيد الى الضباط والجنود وغيرهم من الموظفين لقاء مرتباتهم » (٤) وأردف قائلاً « يجب عليك أن تعلم أنني لا أريد ربحا من تجارة لا تشرفني ، واني لعلني استعداد لبذل كل تضحية اذا تطلب الغاء هذه التجارة تضحيات مني » وأرسل صورة من تلك الرسالة الى مستر كامبل ليعلمه بذلك (٥) .

ونرى أن افادة كامبل بتلك الرسالة ، كانت بمثابة قطع خط الرجعة على الحكومة الانجليزية ، ودليلا على أن محمد علي لم يتاجر في الرقيق ، ولا يرغب أن يتاجر فيه رجاله الممثلون له في السودان ، وأنه ليس أقل من هؤلاء الاوربيين الذين ينادون بتحريم الرق ، ان لم يكن أكثر منهم وعيا وحكمة بخصوص هذه القضية ، كما سنشير الى ذلك بعد قليل .

وعندما تسلم خورشيد باشا هذا الامر ، جمع مجلسا كبيرا للنظر في كيفية تنفيذه ، ولاستعراض مشاكل البلاد ، وما يقترح للنهوض بها (٦) . فتوافد حكام المديرية على الخرطوم ، ومعهم سبعة وعشرون من مشايخ البلاد ، وعلى رأسهم الشيخ عبد القادر ود الزين ، شيخ مشايخ

(١) من رسالة الليفتينانت كولونيل (كامبل) التي أرسلها الى الفيكونت (بلمرستون) د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : مرجع سابق ص ٥٧٩ .
(٢) من تقرير يورنج : المرجع نفسه ص ٥٧٨ .
(٣) تمت هذه المقابلة في آخر يوم من شهر نوفمبر ١٨٣٧ .
(٤) دفتر ٢٢١ عابدين : ترجمة المكاتب رقم ١٨٤/١٧ مسلسل ١٥ - أصلى ورقة ١٠٥ ص ٤ بتاريخ ١٣ رمضان ١٢٥٣ هـ (أول ديسمبر ١٨٣٧ م) .
(٥) من تقرير يورنج : مرجع سابق ص ٥٨٢ .
(٦) دفتر ٢٠ معية تركي : ترجمة الامر رقم ٣٢٩ بتاريخ ٢٣ رجب ١٢٤١ هـ .

جزيرة سنار ، فقرروا العمل بالأمر الكريم ، وتوزيع الرقيق على الجهات المختلفة بالسودان لبيع ويدفع من ثمنه مرتبات الجنود والضباط (١) .
ويلاحظ أن مسألة اعطاء رواتب الجنود من الرقيق ، مسألة أثرت حولها الآراء وان كنا نرى أن الاوربيين الذين كتبوا عن العالم العربي والافريقي في تلك الفترة ، بالغوا في تجسيم الموضوع ، ولم ينظروا اليه من جميع الزوايا ، فالمعروف أن ظروف محمد علي المالية ، كانت في بعض الاوقات بالغة القسوة .

لذلك كان يرى أن تدفع مرتبات الجنود من إيرادات المناطق التي يرابطون فيها ، ولكن من ناحية أخرى كانت المشاريع الانتاجية التي أمر بتنفيذها في السودان ، لم تكن قد أتت عائدًا يذكر ، بسبب قصر المدة منذ تواجد الادارة المصرية في تلك الجهات ، .

لذلك برزت المشكلة بصورة واضحة أمام المسئولين ، فاضطر بعض الجنود أن يزاولوا مهنا أخرى ، منها مهنة التجارة في الرقيق نفسه (٢) .

ومع هذا لم يقف محمد علي مكتوف الايدي اذاء ذلك ، فطلب الى سر عسكر كردفان ، بأن تدفع مرتبات الجنود من الاقمشة القطنية أو من أشياء تشابهها ، وحين عاد الجنود الى مصر وجدوا مرتباتهم في الخزينة المصرية تحت بند الامانات (٣) .

وفي الوقت نفسه شدد عليه ، بأن يمنع الجنود من مزاوله التجارة في الرقيق لان هذا يخالف جوهر مهنتهم الاصلية ، وهي المحافظة على الامن والدفاع عن البلاد من الاعتداءات الخارجية التي كانت تتمثل في ذلك الوقت - في الاحباش - والزنوج ، بالاضافة الى اكتشاف الجديد من بلاد السودان ، .

ويعزو محمد علي هذا العمل من جانب الجنود ، الى التجار ، وذلك بقوله ، « بأنه لو رفع التجار أيديهم عن البيع والشراء في العبيد ، لاضطر العسكر أيضا الى التخلي عن هذه التجارة » (٤) .

-
- (١) د . مكى شببكة : السودان عبر القرون ص ١٠٩ .
(٢) Douin, G. : Histoire du Regne du Khedive Ismail, (Tom. III. 2'eme partie). p. 181.
(٣) Ibid. : p. 304.
(٤) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ٥١ بتاريخ ١٥ ربيع أول

وعندما زار - أي محمد علي - السودان في ١٥ أكتوبر ١٨٣٨ - ١٤ مارس ١٨٣٩ وكان اذ ذاك في سن السبعين من عمره ، أصدر أوامره في الرابع من ديسمبر ١٨٣٨ ، بإبطال تلك التجارة رسميا في البلاد ، وأعطى تعليمات صريحة ومشددة لحكام السودان ، بعدم دفع مرتبات الجنود والموظفين من الرقيق ، بدلا من المال ، وعدم ارسال الغزوات لصيد الرقيق فيقتصر الغزو على اخضاع الخارجين عن سلطان الحكومة ، وتأديب العصاه والمتمردين (١) .

وأمر بإذاعة المنشورات بين الاهالي وخصوصا في جهات فاشتغارو والجالا والكاميل بين لهم جميعا أن الجيش والمدفعية التي تتقدم الى جهاتهم لا تحمل الا السلام والسكينة (٢) .

لذلك نرى أن تدخل بريطانيا ، كان من باب الوقوف في وجه محمد علي والحد من سياسته التوسعية واحتكاراته التجارية (٣) لانه - أي محمد علي - كان في طريقه الى التخلص من نظام الرق في السودان ، ولكن ليس بالطريقة التي أرادها الاوربيون .

فكانت خطته تختلف عن خطط تلك الدول ، فينما كان يعمل على النهوض بالسودان ، كانت الدول الاوربية ، خاصة بريطانيا - كما أثبتت الاحداث ، تتخذ من مسألة القضاء على الرقيق ، ستارا للتدخل والاستعمار كما حدث في تدخل بريطانيا في شئون سلطان زنجبار ، وتدخلها في شئون الجهات الخاضعة للإدارة المصرية في السيطرة على الملاحة في البحر الاحمر بحجة تفتيش السفن التي تشبه في أنها تنقل الرقيق (٤) .

وعلى هذا ، اذا كانت تلك هي أغراض انجلترا من محاربة تجارة

١٢٣٧ هـ . وكان كثير من الرعايا الاوربيين خاصة الفرنسيين ، يتاحرون في الرقيق جنبا الى جنب مع غيرهم من تجار الرقيق .
(١) Shukry, M. F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan p. 86.

(٢) د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : مرجع سابق ص ٥٧٨ .
(٣) غضبت بريطانيا من محمد علي لاحتكاره تجارة الحرير في الشام والبن في اليمن والصمغ والعاج في السودان بجانب التجارة في مصر ، فأبرمت مع الدولة العثمانية اتفاقية تجارية في عام ١٨٣٨ وذلك لفك هذا الاحتكار ومن حيث سياسته التوسعية ، تمكنت بريطانيا بمقتضى معاهدة لندن ١٨٤٠ من أن تحصر قوته وتحددها في داخل مصر نفسها .
(٤) د. شوقي الجمل : الوثائق التاريخية لسياسة مصر في البحر الاحمر (١٨٦٣ - ١٨٧٩) ص ١٤٤ .

الرقيق ، فان محمد علي اتخذ من تلك المسألة ، أن يغير من تركيبة المجتمع السوداني أولاً ، وأن يعطيه الفرصة ليكيف نفسه مع الزمن لهذا الاجراء وأن يترك المشكلة لتحل نفسها بنفسها ، بما يدخله على المجتمع من تغيير في سلوكه اليومي عن طريق البدائل التي أوجدها هناك ، كما سنوضحه في الصفحات التالية .

أعمال محمد علي للحد من انتشار تجارة الرقيق :

تشير الوثائق الاصلية ، الى أنه بعد فشل تجربة استخدام الرقيق ، لم يتشدد محمد علي مع حكام السودان في طلبهم ، بل رأى أن تضاعف الجهود للنهوض بالسودان .

ولعل في تعليماته لخورشيد باشا ، ما يدل على ذلك ، فقد ذكر له في قرار التعيين ، ان المطلوب منه هو تعمير الاراضي في سنار وما حولها ورفاهية سكانها وراحتهم ، وأرسل له ثمانية من كبار العلماء (رجال الدين) ومائة وأربعين خوليا ليساعدوه في تعمير البلاد وتقدمها (١) . وأمره بأن ينفذ ما يراه صالحا للسكان ، دون الرجوع اليه الا في المسائل الهامة (٢) .

والواقع انه عندما استقرت الاوضاع في السودان ، ونظمت شئونه ، لم يأل محمد علي جهداً في سبيل نهضته المادية (٣) . تماما كما فعل بالنسبة لمصر (٤) . فكان يرسل أوامره من حين لآخر بضرورة تنظيم الامور (٥) ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية ، وانزال العقاب بأي مسئول يتهاون في أداء عمله ،

لذلك يمكن القول أن الادارة المصرية في السودان نجحت الى حد كبير في تنفيذ أوامر حاكم مصر ، وأوجدت الكثير من البدائل لتغيير نمط المجتمع السوداني .

هذا وقد شملت خطة النهوض بالبلاد ، كل المجالات ، حتى تكون

Shukry, M. F. : op. cit. p. 55.

(١)

Hill, R. : op. cit. p. 29.

(٢)

(٣) عبد العزيز أمين عبد المجيد : التربية في السودان ج ٢ ص ١٣ .

(٤) دفتر ٦٦ معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ٦٨ بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٢٥١هـ (٢٤ يوليو ١٨٣٥) .

(٥) دفتر ١٠ معية تركي : ترجمة الوثيقة رقم ١٣ بتاريخ ٧ محرم ١٢٣٧هـ (٤ أكتوبر ١٨٢١م) .

الدفعة بالمجتمع الى التقدم متوازنة ، ولا يحدث خلل في زاوية منها ، حتى تتمكن الادارة من المحافظة على عدم انهيار المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية بطريقة فجائية ولا بأس من أن نستعرض بعض النماذج من الأعمال التي قامت بها الادارة في المجالات المختلفة بهدف تغيير نمط المجتمع ، وذلك على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر .

اولا : في مجال الأمن :

كان على (محمد على) منذ البداية أن يوطد الأمن ويوفر الامان في السودان ، حتى يتمكن كل مواطن هناك ، من أداء عمله وهو مطمئن على نفسه وعلى أسرته ،

والواقع أن الامن قد استتب الى حد كبير ، بفضل الجهود الجبارة التي بذلها المسئولون في البلاد ، ونجاحهم في تطهير الطرق من اللصوص ، واسكات القبائل عن شن الغارات - التي كانت تمارسها قبل الفتح - ضد بعضها البعض الاخر ، وفتح علاقات جديدة مع القبائل التي كانت تعيش خارج نطاق حدود البلاد الخاضعة لهذه الادارة ، وحمل تلك القبائل على الاذعان بالتبعية للحكومة المصرية ، كما حدث مثلا مع (الشلك) فلم يكن حتى ذلك الوقت فتح منظم لمناطق تلك القبائل ، بل بل محاولات لنشر هبة الحكومة بين تلك الجماعات ، وحملها على أن تفهم أنه من مصلحتها الخضوع - الاسمي - على الاقل لحكومة محمد على ، وعدم التعرض للحدود والامتناع عن الغارات لنهب القرى الداخلة في نطاق الادارة الجديدة ، كما كانت تفعل من قبل (١) .

وقد شهد على استتباب الامن ، العلماء والرخالة الاجانب الذين زاروا السودان في عهد محمد على ، أمثال هوسكنس وهولرويد وبالم والمستر كامبل من الانجليز وبوكلر مسكاو وروسيجر من الالمان ، وغيرهم من الجنسيات الاوربية ، الذين أشادوا باستقرار الامن ، ونشر الوية الحضارة في ربوع السودان (٢) . وهذا دليل على يقظة الادارة المصرية وسهرها هناك (٣) .

(١) د. شوقي الجمل : مرجع سابق ج ٢ ص ٨٣ .

(٢) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ص ٢٩ .

(٣) Deherian, H. : Le Soudan Egyptien sous Mehemet Ali. p. 214.

وقد ترتب على استتباب الامن في السودان ، تغيرات اجتماعية وسياسية ، نعل أهمها استقرار الفرد السوداني بجوار عمله في المزرعة أو المصنع ، وهذا أدى بدوره الى التقليل من ترحالهم الذي كانت تشوبه في بعض الاحيان ، الكثير من الانشطة التجارية غير المشروعة .

ومن ناحية أخرى ، أمر محمد علي بان يشارك الجنود من الرقيق في المحافظة على الامن في السودان ، وأن يكمل النقص في الاورط العسكرية المرابطة هناك منهم (١) ، حتى يشعر الجندي الاسود بالمسئولية من استقرار الامور في بلاده ، ومن ثم ينمو لديه قدر من الوعي ، ليشارك في نقل المجتمع من واقعه - وقتذاك - الى مجتمع ذي مستوى مادي وحضارى كبير (٢) .

ثانيا : في مجال التجارة :

كان محمد علي ، على يقين أنه لن يتمكن من القضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما بأوامر تفرض على الشعب دفعة واحدة ، لذلك ، اتخذ كافة الوسائل العلمية والعملية المؤدية الى الاقلال من تجارة الرقيق ، وأن يبقى الزوج في موطنهم ، حيث تزداد قيمتهم باعتبارهم وسيلة لكسب المال عن طريق أعمالهم الحرة (٣) .

فبجانب أنه أصدر الاوامر - السابق ذكرها - بعدم قنص الرقيق ، أخذ يعمل على احياء وتنشيط التجارة المشروعة في البلاد ، وذلك العقبات التي كانت تعترض التجار ، وأمر بتيسير فتح أسواق جديدة لمنتجات السودان في الخارج (٤) ، بهدف أن يحول أنظارهم - أى التجار - الى من التجارة في الرقيق الى التجارة في السلع المشروعة والشريفة ، فكان يرى أن رفاهية السكان بل وعمار الارض ، يعتمد معظمه على حصول البيع والشراء (٥) .

(١) دفتر ٢٦ معية تركى : ترجمة المكاتبه رقم ٢١٢ بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١٢٤٣هـ (٦ نوفمبر ١٨٢٧) .

(٢) Shukry, M. F. : op. cit. p. 80.

(٣) من تقرير بورنج : د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : مرجع سابق ص ٥٨٩ .

(٤) د. شوقى الجمل : مرجع سابق ج ٢ ص ٩٠ .

(٥) محفظة رقم ٢٦٥ عابدين : ترجمة الوثيقة رقم ١٥ مسلسل أصلى بتاريخ ١٣ ربيع ثان ١٢٥٤هـ (٦ يوليو ١٨٣٨م) .

لذلك شهد السودان حركة تجارية نشيطة وواسعة ، كانت من النتائج المباشرة لخطة محمد علي للنهوض بالبلاد ، فامتدت شبكة التجارة الحرة ، وارتبطت مع بلاد كثيرة ، كمصر ودارفور والحبشة ومناطق الزنوج - بعد فتح النيل الأبيض للملاحة - والولايات العثمانية بل وأوروبا ، ومن ثم فقد تدفقت رؤوس الأموال الأجنبية الى السودان لاستخدامها في المشروعات الاقتصادية المختلفة (١) ونمت مدينة الخرطوم ، وتحولت الى مركز تجارى عظيم (٢) .

وزيادة في توسيع نطاق التجارة الحرة وتشجيع التجار على الاقبال عليها ، حتى ينصرفوا عن ممارسة التجارة في مخلوقات الله ، أنه أثناء زيارته بـ أي محمد علي - للسودان ، لاحظ أن التجار يذمرون من احتكار بعض السلع مثل الصمغ والنيلة والعاج والجلود ، فأصدر الاوامر بالغاء احتكار تلك السلع ، بل أمر حاكمى دنقلة وبربر باعطاء الاهالى ما يلزمهم من أدوات لزراعة النيلة وصناعتها والاتجار فيها لحسابهم الخاص (٣) .

ثالثا : في مجال الزراعة :

- لم يهتم السودانيون بالزراعة قبل الفتح المصرى لعدة أسباب أهمها :-
- ١ - قلة احتياجاتهم التي تمكنوا من الحصول عليها بقليل من الجهد والذي قام به الرقيق وقتذاك .
 - ٢ - انشغالهم بالحروب والمنازعات الداخلية .
 - ٣ - اهتمامهم بالأعمال التجارية ، ومنها التجارة في الرقيق .
 - ٤ - عدم الخبرة بالزراعة ، وتصدير الغلات الزراعية والمنتجات الحيوانية للخارج .

لكن بعد أن فشلت تجربة استخدام الرقيق ، زاد محمد علي من أوامره بضرورة استغلال أراضي السودان ، وتعليم السودانيون ككل - فن الفلاحة ، وتدريبهم على الاعمال الزراعية ، فمثلا أرسل الى خورشيد باشا مائة وأربعين من المزارعين المصريين النابهين ليساعدوه في هذا الشأن (٤) .

(١) د. شوقي الجمل : مرجع سابق ج ٢ ص ٩٠ .
(٢) Gray, R. : A history of the southern Sudan. p. 4
(٣) محفظة رقم ١٢٣ : ملف متفرقات ، دوسيه بدون تاريخ ، ترجمة الوثيقة التركية ، (رحلة ساكن الجنان مولانا الكبير الى السودان) .
(٤) Shukry, M. F. : op. cit. p. 55.

وتعتبر رحلته الى السودان قمة اهتمامه بالزراعة ، فقد حث الاهالى هناك ، وشجعهم عليها ، وأرشدهم الى طرق جديدة لتحسينها (١) ، وذلك ليغير من سمات المجتمع السوداني نفسه ، ويدفعه الى طريق التقدم والمدنية ، فقال في احدى خطبه لهم « انه لا ينقضكم شيء ، لكى تنجحوا فلديكم الاراضى الواسعة والكثير من الماشية ، والغابات الشاسعة ، وشعبكم كثير العدد (٢) . . . ورجالكم أقوياء أشداء ، وحذرهم بأنه بدون العمل الشريف لا يستطيعون أن يحصلوا على شيء » (٣) .

وفي الوقت نفسه ، قام بتوزيع مائة ألف فدان من الارض على المهندسين الذين مارسوا مهنة الزراعة في مصر ، علاوة على أجرهم الثابت ، وقدم لهم الآلات والحيوانات الضرورية ، ثم ألحق مع كل منهم عددا من الشباب السوداني ، ليتعلموا تحت اشرافهم شئون الزراعة ، وقد أعفى محمد على هذه المزارع النموذجية التعليمية من الضرائب لمدة خمسة أعوام ، وكان أهم محاصيلها قصب السكر والقطن والنيله (٤) .

ومن ناحية أخرى ، أطلق سراح خمسمائة عبد ، كان أحمد باشا أبو ودان ، قد أسرهم من بين بعض القبائل السود العصاه ، وأمر بإنشاء مستعمرة زراعية على النيل الأزرق ، يعمل فيها الذين لا يرغبون العودة الى مواطنهم ، أو يريدون الاستقرار في تلك الجهات (٥) .

والواقع أن هذه اجراءات عملية وطنية في الوقت نفسه ، للحد من انتشار نظام الرق والاعتماد عليه في السودان ، لانها تولد الاحساس لدى الفرد السوداني بأهمية العمل الشريف ، وتشعره بضرورة الاعتماد على النفس ، لا على الغير ، ومن ثم يدب التنافس بين الجميع على الكسب المشروع .

لذلك أرسلت مصر كل ما يحتاجه السودان من مدربين وخبراء لتدريب السودانيين ، على الاساليب الحديثة في الزراعة ، والاشراف على حفر

(١) رفاة رافع الطهطاوى : مناهج الالباب في مباحج الآداب العصرية ص ٢٥٧ .

(٢) لعله كان يقصد بذلك كل السودانيين من عرب وزنوج .

(٣) أنجلو ساماركو : مرجع سابق ص ٩ - ١٠ .

(٤) د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع

عشر ص ١٣ .

(٥) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان ص ١٦٣ .

الترع واقامة الجسور والكبارى ، وقد تولت مدرسة الجهادية ارسال
الفنيين اللازمين الى تلك البلاد (١) .

والواقع أن محمد على لم يأل جهدا فى اصدار الاوامر من حين لآخر ،
بتوسيع الرقعة الزراعية ، وحفر الآبار وانشاء السواقي الذى وصل عددها
الى خمسة آلاف بئر (٢) . وحوالى خمسة ألف ساقية (٣) .

وقد ترتب على ذلك أن اتسعت رقعة الارض المزروعة ، واستقر
بجوارها الافراد السودانىون ، كما حدث فى سنار التى كانت بالامس
من الاماكن المشهورة بتجارة الرقيق (٤) .

كذلك طلب محمد على من البكباشى (سليم قبطان) أن يشعر زعماء
القبائل - وهو فى طريقه أثناء حملات الكشف عن منابع النيل الابيض -
والتي لم تخضع حتى ذلك الوقت للإدارة المصرية بالامان ، وأن يوثق
العلاقة الطيبة معهم ، ويمدهم ببذور الغلات الزراعية لزراعتها فى جهاتهم،
وكان أهمها الذرة النيلية والحمص والبقول ، وبعض بذور الفاكهة
والكروم (٥) .

وبعد أن تم فتح النيل الابيض للملاحة والتجارة الحرة ، شجع محمد
على ، على ربط جنوب السودان بشماله ، على الاقل - حينذاك - بروابط
تجارية وثقافية ، ليجد الاسلام طريقه الى تلك الجهات ، وتنتعش التجارة
مع هؤلاء الزنوج (٦) . ومن ثم يقبلون على زراعة الارض وتربية
الماشية .

وكان الهدف من وراء ذلك الاقلال من التجارة فى الرقيق فى تلك
الجهات أيضا ، والتي تم فتحها فى عهد اسماعيل باشا (١٨٦٣ - ١٨٧٩)

-
- (١) دفتر ٧٦٣ ديوان خديوى تركى : ترجمة المكاتبه رقم ٣٠٨ بتاريخ
١٩ ذى الحجة ١٢٤٥هـ (١١ يوليو ١٨٣٠م) .
(٢) د. زاهر رياض : السودان المعاصر ص ٧١ .
(٣) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسيادة على السودان ص ١٤ .
(٤) دفتر ١٠ معية تركى : صورة ترجمة المكاتبه رقم ٢٦ بتاريخ ٢٧
شوال ١٢٤٠ (١٤ يونيو ١٨٢٥م) .

(٥) Werne, F. : Expedition to discover the sources of the white
Nile in the years (1840-1841) Vol. II. p. 77.

Gray, R. : op. cit. p. 16.

(٦)

رابعاً : في مجال الصناعة والتدريب :

لم تقتصر جهود محمد علي - السابق ذكرها - للحد من تجارة الرقيق ، بل كانت الخطة شاملة ، ليتمكن من تغيير التركيبة الاجتماعية ، فكان منها - أي من الخطة - الاكثار من فتح الورش والمعامل الصناعية ، وتدريب السودانيين فيها على الصناعات المختلفة ، التي أمر بها محمد علي هناك ليتمكن السودانيون من الاعتماد على أنفسهم (١) .

فكان أن أخذت الانظار تتجه الى الاستفادة بموارد البلاد وتحويلها الى سلع وصناعات يستفاد بها ، بعد أن كانت - كمادة خام - ترمى على الارض وتضيع هباء منثورا ، وبذلك يستفيد السودانيون ماديا لرفع مستواهم المعيشي ويتعلمون بعض الحرف الصناعية الجديدة . . . لتمتص جزءا آخر من وقتهم الذي كانت تشغله التجارة المشروعة وغير المشروعة وقتذاك .

وتجذب بعضا آخر منهم لكونه عملا جديدا - ومن ثم تتسع العمالة المثمرة ، وبالتالي يقل الاعتماد على الرقيق ، ويصبح المجتمع أكثر تهيؤاً لتقبل التطورات الاقتصادية والسياسية ، التي تهدف الى التخلص من مرض نظام الرق .

لذلك أراد محمد علي أن يحدث - ان جاز لنا ذلك التعبير - انقلاباً صناعياً في السودان ، بالقياس الى تلك الصناعة البدائية التي كانت تقتصر على انتاج سلع بسيطة وضرورية ، تقوم على غلات نباتية ومنتجات حيوانية فأمر بارسال الخبراء والصناع المصريين ، واعارة الفنيين من بعض الدول الاوربية ، لينشئ الصناعات في السودان ، مثل ما حدث في مصر ، لمضاعفة الدخل القومي في تلك البلاد (٢) وليكون بديلاً - بصفة خاصة - عن الارباح العائدة من تجارة الرقيق .

ولا بأس من أن نضرب أمثلة على تلك الصناعات الجديدة ، والتي لم تكن معروفة من قبل في السودان ، فقد أقامت الادارة المصرية ترسانة ضخمة لبناء السفن في الخرطوم ، والتحق بها كثير من أبناء السودان للعمل والتعلم ، وكان من انتاج تلك الورش - التي كانت بحق مركزاً

(١) دفتر رقم ٧٤٤ ديوان خديوى تركى : ترجمة الامر الكريم رقم ١٧٧ بتاريخ ٢٦ ذى القعدة ١٢٤٣هـ (٩ يونيو ١٨٢٨م) .
(٢) جورج يانج : مرجع سابق ص ٨٥ .

للتدريب - العديد من السفن التي استخدمت في البعثات الثلاث المهمة
البكباشي المصري سليم قبطان الاستكشافية في النيل الابيض (١) .

كذلك أرسلت مصر النجارين والبنائين والغواصين الى السودان لحفر
الأبار وصناعة السواقي ، ليتعلم الاهالي تلك الصناعة من جهة (٢) .
ولتوفير المياه لزراعة الارض ، وذلك لرفع المستوى الاقتصادي من جهة
أخرى .

كما أرسلت لوازم صناعة النفورات - اي القوارب الصغيرة - ليتعلم
الاهالي صناعتها ، ومن ثم تسهل عمليات الاتصال فيما بينهم (٣) .
واستمرت ترسانة بولاق ، تزود الورش الخاصة بصناعة القوارب
بالصناع المهرة والمهمات اللازمة لتلك الصناعة (٤) .

وأنشأت الادارة المصرية هناك ، العديد من المراكز لدباغة الجلود ،
وذلك للاستفادة من جلود الحيوانات ، وليتدرب الاهالي على تلك الصناعة
الجديدة (٥) .

والواقع أن الادارة المصرية في السودان ، لم تدخر وسعا في فتح
الورش وانشاء المصانع ، لتدريب السودانيين وتعليمهم الحرف المهنية ،
وتشجيعهم على الاقبال عليها بكافة السبل ، بجانب رواتب مالية لهم (٦) .
لذلك استوعبت المصانع الجديدة ، التي كثيرا ما كانت تلحق بها
الورش ، العديد من أبناء السودان ، للعمل والتدريب فيها ، واشتهرت
بعض المدن كمراكز للصناعة ، مثل مدينة الكاملين على النيل الازرق ،
حيث وجدت مصانع الصابون والسكر والنيلة (٧) .

(١) Shukry, M.F. : op. cit. p. 55.

(٢) دفتر رقم ٢٦ صادر معية تركي : ترجمة المكاتبه رقم ١٠٠ بتاريخ
٢٩ رجب ١٢٤٢ هـ (٢٦ فبراير ١٨٢٧ م) .

(٣) دفتر رقم ٧٥٢ ديوان خديوى تركي : ترجمة الكاتبه رقم ١٤٣
بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٤٤ هـ (٣ أكتوبر ١٨٢٨ م) .

(٤) دفتر رقم ٧٨٥ ديوان خديوى تركي : ترجمة الوثيقة رقم ٣٠٤
بتاريخ ٢١ رجب ١٢٤٨ هـ (١٣ ديسمبر ١٨٣٢ م) .

(٥) دفتر رقم ٧٤٢ ديوان خديوى تركي : ترجمة الامر رقم ١٨٥
بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١٢٤٣ هـ (١٨ أكتوبر ١٨٣٧ م) .

(٦) دفتر ٧٤٥ ديوان خديوى تركي : ترجمة المكاتبه رقم ٢١٦ بتاريخ
٤ صفر ١٢٤٣ هـ (٢٧ أغسطس ١٨٢٧ م) .

(٧) Shukry, M.F. : op. cit., pp. 60-70.

والواقع أن هذه جهود طيبة ، فكان محمد علي ، يرى أن هذه الاجراءات تعتبر علاجاً فعالاً للمجتمع السوداني ، ليخلصه من نظام الرق المزمّن في البلاد ، وكان هدفه من وراء ذلك ، هو أن ينصب اهتمام الفرد السوداني على العمل المنتج ، بدلاً من الاعتماد على الرقيق ، وأن يتعود على أن يعمل بنفسه ، وبذلك يقل الاقبال على شراء العبيد واقتنائهم لقلة الحاجة اليهم ، وبذلك يقضى على الرقيق في السودان .

وكانت هذه الخطة في حد ذاتها ، خطة عظيمة وطيبة ، بدلاً من خطط الدول الأوروبية ، التي ترمى الى المنع القهري لمحاربة التجارة في الرقيق الذي استعمل في أواخر حكم الخديوي اسماعيل (١) .

والواقع أن جهود محمد علي في السودان ، خفت الى حد كبير ، من انتشار تجارة الرقيق ، وان لم يتمكن من القضاء عليها كلية ، نظراً لقصر مدة حكم محمد علي في تلك البلاد ، بالقياس الى تاريخ نظام الرق في السودان الذي يعود الى قرون عديدة سابقة ، بجانب أن هناك عوامل أخرى ساعدت على استمرار تلك التجارة وان كانت بشكل خفيف — لعل أهمها ما يلي :

١ — عدم قدرة الحكومة على مراقبة التجار — من عرب وأجانب — لاتساع أرجاء السودان وكثرة نوافذه ، رغم مراقبة البحار وتفتيش السفن (٢) .

٢ — كان الهدف من فتح النيل الابيض ، تسيير الملاحة الحرة ، وتشجيع التجارة مع الزنوج ، ولكن سرعان ما تحول التجار الى صيد الرقيق لانه أكثر ربحاً .

٣ — بعض حكام السودان الجشعين ، لم ينفذوا بعض أوامر محمد علي الخاصة بتحريم تلك التجارة ، نظراً لما تدره عليهم من فوائد شخصية .

٤ — تدخل رؤس الاموال الاجنبية في التجارة ، الامر الذي ترتب عليه أن اتسع النشاط ، وبالتالي تنوعت الاساليب والاسلحة المستخدمة .

(١) كان عامل المنع القهري لمحاربة الرقيق ، أن ساعد على قيام الثورة المهدية .

(٢) د. انجلو ساماركو : مرجع سابق ص ٨٧ .

٥ - اقليم مثل دار فور ، لم يكن قد خضع للحكم المصرى - بعد -
وكان من أهم وأكبر مستودعات الرقيق (١) .

٦ - ترتب على التسوية الدولية - ١٨٤٠ ، ١٨٤١ - الخاصة بمصر ،
أن محمد على لم يعد بالقوة التى كان عليها لا سياسيا ولا حتى صحيا (٢) .
خاتمة :

يتضح لنا من خلال العرض السريع عدة نقاط لعل أهمها :

أولا : كان نظام الرق من الامور العميقة الجذور فى المجتمع السودانى
ومن أهم الاركان الذى قامت عليه اقتصادياته ، ومن ثم كان له تأثير واضح
على حياة السودانين الاجتماعية والسياسية .

ثانيا : كان هدف محمد على من جلب الرقيق ، الاستفادة منهم فى
تكوين الجيش والقاء عبء الاعمال العسكرية على عاتقهم ، وأن يترك
أبناء الفلاحين المصريين ليتفرغوا فى أعمال الزراعة والرى ومواجهة التوسع
فى المشروعات الانمائية الجديدة ، حتى يعمل الجميع من مصريين وسودانيين
فى اطار وحدة وادى النيل السياسية .

ثالثا : بعد فشل تجربة استخدام الرقيق - فتح محمد على أمامهم
أبواب العمالة التى تتناسب مع قدراتهم الذهنية والعضلية ، حتى لا يقعوا
فريسة للبطالة .

رابعا : بالغ الكتاب والمؤرخون الاجانب فى تصويرهم لمسألة اعطاء
رواتب الجنود من الرقيق - فى بعض الاحيان - ولم يعالجوا المسألة من
جميع زواياها المختلفة ، فكان هدفهم من وراء ذلك اعطاء معلومات مبتورة
ترتب عليها تشويه الحقائق .

خامسا : أثبتت الدراسة أن محمد على ، رغم أنه احتكر التجارة فى
البلاد التى كان يحكمها ، لم يتاجر فى الرقيق على الاطلاق ، علما بأن تجارة
الرقيق - وقتذاك - كانت أكثر ربحا .

(١) د. شوقى الجمل : مرجع سابق ص ٨٠ .

(٢) تمكنت بريطانيا بمساعدة بعض الدول الأوربية وتركيا من فرض
ما عرف بالتسوية الدولية (١٨٤٠ - ١٨٤١) التى بمقتضاها قصر دولة
محمد على - على مصر والسودان ، وتغلغل النفوذ الأوربى فى البلاد ،
حيث صارت مصر نفسها تحت اشراف ووصاية الدول الأوربية الضامنة
لتلك التسوية .

سادسا : أشارت الدراسة الى أن محمد علي كان يكره التجارة في الرقيق ويمقتها ، وبالتالي تشدد مع حكامه في السودان لمحاربتها •

سابعا : أن تدخل بريطانيا لدى محمد علي لالغاء تجارة الرقيق في السودان ، كان ستارا يخفى أهدافا عدائية ضده ، ومخططا لتحقيق أطماع استعمارية ، كما أثبتت الاحداث فيما بعد •

ثامنا : كان محمد علي أبعد نظرا وأكثر حكمة من كثير من رؤساء بعض الدول الاوربية ، بشأن قضية الرق ، كما أوضحت الدراسة •

تاسعا : كان من الصعب على ، محمد علي ، القضاء على تجارة الرقيق بين طرفه عين وانتباهتها ، بسبب تركيبة المجتمع السوداني نفسه ، وأهمية الرقيق بالنسبة له ، لذلك أوجد الوسائل العلمية والعملية المشار اليها في الدراسة كبديل عن نظام الرق وتعويض عن الارباح التي كانت تعود من التجارة فيه •

عاشرا : أوضحت الدراسة أن محمد علي تمكن بالجهود التي بذلها في السودان من الحد من انتشار تجارة الرقيق - الى حد كبير - واحداث الشروخ في هيكل المجتمع القديم ، ووضع السودان على طريق التقدم والرفاهية •

مصادر البحث

أولا : وثائق أصلية :

وهي مودعة بدار الوثائق القومية بالقلعة ، في الدفاتر والمحافظ الآتى أرقامها :

دفاتر معية تركى أرقام : ١٠ ، ١٤ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٤٧ ، ٦٦ .

دفاتر صادر المعية تركى أرقام : ٧١ ، ٧٨ .

دفاتر عابدين أرقام : ٢٢١ ، ٢٢٣ .

دفاتر صادر ديوان المعاونة دفتر رقم ٣٠٦ .

دفاتر صادر المعية السنية : دفتر رقم ٤١٣ .

دفاتر ديوان خديوى تركى أرقام : ٧٣٤ ، ٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٥٢ ، ٧٦٣ ، ٧٨٥ .

محافظ أرقام : ٨ ، ١٩ بحريرا ، رقم ٢٦٥ عابدين ، رقم ١٢٣ متفرقات .

ثانيا : وثائق منشورة :

١ - تقرير (جون بورنج) John Bowring ويتضمن حالة البلاد من النواحي الاقتصادية والإدارية والعسكرية ، بجانب حديثه المشهور مع محمد على عن الرق وتجارته .

وقد ترجم الدكتور محمد فؤاد شكرى وآخرون هذا التقرير فى كتابهم : بناء دولة مصر محمد على (السياسة الداخلية) .

٢ - تقرير باتريك كامل Patrick Campbell قنصل انجلترا العام فى مصر وقد تناول فى هذا التقرير الذى رفعه الى اللورد (بالمرستون) فى ٦ يوليو ١٨٤٠ ، أحوال مصر الاقتصادية والسكانية ونظام الرق فى السودان والتجارة فيه ، وقد جاءت ترجمته العربية بالكتاب السابق .

٣ - تقرير آرثر هولرويد Arther Holroyd السائح الانجليزى الذى زار السودان ، ووقف على نظام الرق وتجارة الرقيق ، وقد اعتمد يورنج فى كتابته عن الغزوات على أقوال هولرويد ، والتقرير مترجم الى العربية فى الكتاب السابق .

ثالثا : مراجع عربية ومعربة :

١ - د. السيد رجب حراز : المدخل الى تاريخ مصر الحديث القاهرة ١٩٧٠

٢ - الشاطر بصيلى عبد الجليل : معالم تاريخ السودان وادى النيل القاهرة ١٩٥٥

٣ - أنجلو ساماركو : رحلة محمد على الى السودان (تعريب طه فوزى) القاهرة ١٩٤١

- ٤ - يوركهارت (جون لويس) : رحلات يوركهارت في بلاد النوبة
والسودان (تعريب فؤاد أندراوس) القاهرة ١٩٥٥
- ٥ - د. جلال يحيى : مصر الافريقية والاطماع الاستعمارية في القرن
التاسع عشر القاهرة ١٩٦٧
- ٦ - جورج يانج : تاريخ مصر في عهد المماليك الى نهاية حكم
اسماعيل (تعريب على احمد شكرى) القاهرة ١٩٣٧
- ٧ - د. حسن احمد ابراهيم : محمد على في السودان
الخرطوم بدون تاريخ
- ٨ - د. حسن احمد محمود : الاسلام والثقافة العربية في أفريقيا
ج ١ القاهرة ١٩٥٨
- ٩ - د. شوقى عطا الله الجمل : تاريخ السودان وادى النيل جزءان
القاهرة ١٩٦٩
- ١٠ - د. محمد صبرى : الامبراطورية السودانية في القرن التاسع
عشر القاهرة ١٩٤٩
- ١١ - د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى في السودان
القاهرة ١٩٤٧
- ١٢ - د. محمد فؤاد شكرى وآخرين : بناء دولة مصر محمد على
القاهرة ١٩٦٧ (السياسة الداخلية)
- ١٣ - د. مكى شببكة : السودان في قرن (١٨١٨ - ١٩١٩)
القاهرة ١٩٤٧
- ١٤ - د. مكى شببكة : السودان عبر القرون
- ١٥ - د. نعوم شقير : تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته
ثلاث أجزاء بيروت ١٩٦٧

رابعا : مراجع اجنبية :

- 1 — Coupland, R. : The British Anti - Slavery Movement, (London 1933).
- 2 — Deherian, H. : Le Soudan Egyptien sous Mahemet Ali. (Paris 1898).
- 3 — Dodwell, H. : The Founder of Modern Egypt, A study of Mohamed A.li. (Camb. 1967).
- 4 — Douin, G. : Histoire du Regne de Khedive Ismail Tom III. 2 éme partic. (Le caire 1936).
- 5 — Goodell, W. : Slavery and anti-Slavery. London 1852.
- 6 — Gray, R. : A History of the Sonthern Sudan (1839-1889). (London 1961).
- 7 — Harris, H. J. H. : Slavery or Sacred Truth ? London 1926.
- 8 — Hill, R. : Egypt in the Sudan. (1820-1881). (London 1959).
- 9 — Johnston, H. : History of the Colonization of Africa by alien races, (Camb. 1899).
- 10 — Shukry, M. F. : The Khedive Ismail and Slavery in the Sudan. (1863-1879). (Cairo 1938).